**البيان الختامي لاجتماع مجموعة لندن 11 في 22 أكتوبر (تشرين الأول)**

1. رحبت دول المجموعة الأساسية من أصدقاء سورية - مجموعة "لندن 11" - بالإجماع بإقرار مجلس الأمن الدولي بوجود حاجة عاجلة لعملية انتقال سياسي ومصادقته على إعلان جنيف الذي يهدف لتشكيل جهاز حكم انتقالي، بالاتفاق بين الطرفين، يتمتع بصلاحيات تنفيذية كاملة، بما في ذلك صلاحياته على أجهزة الأمن والدفاع والاستخبارات.

2. نتفق على أن لدى تشكيل جهاز الحكم الانتقالي لن يكون للأسد والمقربين منه الملطخة أيديهم بالدماء أي دور في سورية. ولابد من المحاسبة عن الأفعال التي ارتكبت خلال الصراع الحالي.

3. ندين بشدة تصعيد النظام للهجمات التي يشنها، بما في ذلك استخدام السارين وصواريخ سكود والقصف بالمدفعية والقصف الجوي والوحشية التي يرتكبها على الأرض. يتحمل النظام مسؤولية الصراع الدامي ويواصل عرقلة وصول المساعدات الإنسانية على الأرض. وأفعال النظام تقوض إمكانية حدوث عملية انتقالية حقيقية. يجب على النظام أن يلزم نفسه بتنفيذ إعلان جنيف بالكامل، وأن يبرهن التزامه هذا من خلال إجراءاته في مؤتمر جنيف 2.

4. نرحب بما تم إحرازه من تقدم بالاستعداد لمؤتمر جنيف 2، ونتعهد بدعمنا الكامل لجهود الممثل الخاص المشترك. ونؤكد الحاجة لاستعدادات مكثفة لاجتماع جنيف 2 الذي يمكن أن يعقد في شهر نوفمبر (تشرين الثاني)، رهنا بإحراز المزيد من التقدم. ولابد من المضي في هذه العملية كما هو مبين في الفقرة 10 أدناه.

5. نهيب بالائتلاف الوطني الالتزام بعملية جنيف 2، وأن يقبل كافة الأطراف بإعلان جنيف الصادر في يونيو (حزيران) 2012. تدرك مجموعة لندن 11 التحديات الكبيرة التي تواجهها المعارضة. وسوف نعزز جهودنا المشتركة لتوجيه الدعم للائتلاف الوطني السوري والمجلس العسكري الأعلى للجيش السوري الحر. وسنواصل تقديم المزيد من الدعم لبناء قدرات المعارضة لتمكينها من تلبية الاحتياجات الأساسية على الأرض.

6. يقلقنا جدا الوضع الإنساني الفظيع، ومحاصرة قوات النظام للمعضمية وحمص وحلب والحسكة، حيث آلاف المدنيين الأبرياء - بمن فيهم النساء والأطفال - محاصرين ويعيشون بظروف بائسة. إن ذلك، إضافة لتسببه بتكاليف إنسانية مروعة، يحفز على دعم الجماعات المتطرفة. وإننا نطالب باتخاذ إجراء عاجل لزيادة المساعدات الإنسانية، والسماح بدخول المساعدات بالكامل ودون عراقيل، بما في ذلك السماح بجهود الإغاثة عبر خطوط إطلاق النار داخل سورية وعبر الحدود إلى سورية. وإننا ندعو تحديدا النظام السوري للتعاون تماما مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية بمنحها التراخيص والتأشيرات وأذون السفر لكي تتمكن من تلبية الاحتياجات المستمرة المتزايدة للشعب السوري في أنحاء البلاد.

7. ندرك بأن أهوال الصراع تدفع المدنيين للجوء إلى الدول المجاورة بأعداد متزايدة، ما يتسبب بأزمة إقليمية متفاقمة. ونتفق على مواصلة دعم الدول المجاورة التي أبدت سخاءها باستضافة اللاجئين السوريين، وندعو المجتمع الدولي لزيادة دعمه لهذه الدول.

8. نشترك بقلقنا المتنامي لانتشار التطرف والجماعات المتطرفة، بما فيها الدولة الإسلامية في العراق والشام وجبهة النصرة. ونطالب إيران وحزب الله وكافة المقاتلين والقوات الأجانب بالانسحاب من سورية. فهذه القوات تشكل تهديدا للقوات المعتدلة وسلامة أراضي سورية والأمن الإقليمي والدولي.

9. كما نرحب باتفاق مجلس الأمن الدولي على ضمان تخليص النظام السوري من أسلحته الكيميائية. إن كافة الأدلة المتعلقة بالاعتداء الذي نفذ يوم 21 أغسطس (آب) تشير بوضوح إلى ضلوع النظام، وذلك يعزز ضرورة التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن رقم 2118.

**هدف مؤتمر جنيف 2**

10. لابد وأن يفضي مؤتمر جنيف 2 إلى عملية سياسية مبنية على التنفيذ الكامل لإعلان جنيف الصادر في 30 يونيو (حزيران) 2012، وصيانة سيادة واستقلال ووحدة وسلامة أراضي سورية.

11. يجب أن تكون سورية المستقبل ديموقراطية وتعددية وتحترم حقوق الإنسان وسيادة القانون. ويجب أن تكفل لكل مواطن حقوق متساوية أمام القانون بغض النظر عن دينه أو أصله العرقي.

12. لابد وأن يحقق المؤتمر هدفين أساسيين:

1. تشكيل جهاز حكم انتقالي، بالاتفاق المشترك بين الطرفين، يتمتع بسلطات تنفيذية كاملة وله سيطرة على كافة المؤسسات الحكومية، بما فيها القوات المسلحة والأجهزة الأمنية وأجهزة المخابرات، على أن يكون جهاز الحكم الانتقالي هو المصدر الوحيد للشرعية في سورية، مع ضرورة إجراء أي انتخابات ضمن إطار عملية الانتقال السياسي؛
2. تبنِّي الأطراف لإعلان حول المبادئ والخطوات والإطار الزمني لعملية الانتقال السياسي.

13. مفاوضات تشكيل جهاز الحكم الانتقالي يجب ألا تكون مفتوحة إلى ما لا نهاية. كما يجب عدم التسامح مع أساليب المماطلة. فبالتزام وحسن نية كلا الطرفين من الممكن تشكيل جهاز الحكم الانتقالي بسرعة خلال الشهور القادمة.

**طرائق جنيف 2**

14. على كل من النظام السوري والائتلاف الوطني السوري الالتزام علنا، قبل انعقاد المؤتمر، بعملية انتقال سياسي مبنية على التنفيذ الكامل لإعلان جنيف.

15. على الدول المشاركة في مؤتمر جنيف 2 الالتزام تماما بعملية انتقال سياسي مبنية على التنفيذ الكامل لكافة أحكام إعلان جنيف، وأن تكون لديها الرغبة بالمساهمة بنجاح هذا المؤتمر على أساس الأهداف المدرجة أعلاه.

16. سوف تجرى المفاوضات، التي يديرها المبعوث الخاص المشترك، بين وفد واحد يمثل النظام السوري ووفد واحد يمثل المعارضة ويكون الائتلاف الوطني السوري محوره ويرأسه باعتباره الممثل الشرعي للشعب السوري.

17. الاتفاق الذي يتم التوصل إليه ويوقعه الطرفان، وتشهد عليه الدول المشاركة ويصادَق عليه بموجب قرار يصدر عن مجلس الأمن الدولي، يجب أن يكون قابلا للتنفيذ. وتشترك الدول المشاركة في مؤتمر جنيف 2، وخصوصا الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن، بمسؤولية ضمان التنفيذ الكامل لعملية الانتقال السياسي في سورية، بما في ذلك ضمان وجود عواقب وخيمة في حالة عدم الالتزام. ونحن على استعداد كمجموعة أن نتابع كافة الخيارات الممكنة لضمان التنفيذ.

**تدابير بناء الثقة**

18. لابد وأن تفضي عملية جنيف 2 إلى تحقيق فوائد ملموسة للشعب السوري:

1. يجب على الفور، وكما ينص عليه إعلان جنيف:
2. الإفراج عن كافة المعتقلين قسريا، بدءا بالأضعف من بينهم؛
3. والسماح فورا بدخول المساعدات الإنسانية لكافة أنحاء البلاد، وذلك يشمل وقف إطلاق النار بالمناطق المحلية (إلى جانب جهود الإغاثة على خطوط القتال داخل سورية وعبر الحدود إلى سورية وفق ما ورد لاحقا في بيان رئاسة مجلس الأمن الدولي في 2 أكتوبر (تشرين الأول) 2013)؛
4. وعلى كافة الأطراف تهيئة الظروف المناسبة لعودة اللاجئين والإيفاء باحتياجات النازحين داخليا المتمركزين في مناطق بعينها سعيا للمأوى والحماية؛
5. وعلى النظام السوري إنهاء حصار المدن والهجوم العشوائي على المدنيين، وخصوصا باستخدام القصف الجوي والصواريخ التسيارية (البالستية) والقنابل العنقودية والبراميل المتفجرة؛
6. وضمان حرية الحركة للصحفيين في كافة أنحاء البلاد وصيانة حرية التظاهر السلمي والتعبير عن الرأي؛
7. وإعطاء التعليمات للسفارات السورية لإصدار وتجديد جوازات سفر السوريين دون تمييز؛
8. وأثناء المفاوضات، على كافة الأطراف وضع نهاية لاستخدام الأسلحة الثقيلة، كما يجب ضمان انسحاب كافة المقاتلين الأجانب من سورية؛
9. وبمجرد تشكيل جهاز الحكم الانتقالي، يجب على كافة الأطراف التعاون مع هذا الجهاز بالالتزام بالوقف النهائي لأعمال العنف.